جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
فرقة البحث التكوينيPRFU : تهديدات الانفلات الأمني في دول الجوار للأمن الحدودي والقومي الجزائري

الملتقى الوطني:
الاشكالات الأمنية في دول الجوار وسبل مواجهة تهديداتها للأمن الجزائري

الاسم واللقب: نسرين سالم
الدرجة العلمية: باحثة دكتوراه
مؤسسة الانتماء: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل.
مخبر الانتماء: مخبر العلوم السياسية الجديدة
الإيمايل المهني:nesrin.salem@univ-jijel.dz

محور المداخلة: المحور الرابع التدخل الأجنبي وأثره على تفاقم الأزمات الأمنية بالساحل الإفريقي المحاذي للجزائر

عنوان المداخلة:

التبعات الأمنية للتدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في تداعيات الأزمة المالية على الجزائر

الملخص:

شهدت منطقة الساحل الافريقي تطورات امنية خطيرة في السنوات الاخيرة، ونظرا للاهمية التي تتمتع بها اصبحت تتنافس حولها القوى الدولية التي تطمح لبسط نفوذها وتأمين مصالحها في المنطقة، ومن ابرزها التدخل الاجنبي الفرنسي في الازمة المالية، ومنه تسعى هذه الدراسة الى التركيز على الاستراتيجية الامنية التي تبنتها فرنسا في تسوية النزاع في مالي وذلك وفقا لمجموعة من الآليات، والوقوف عند مختلف التداعيات التي شكلها هذا التدخل على الامن القومي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الفرنسية، مالي، الصراع، التدخل الاجنبي، التداعيات الامنية.

Abstract:

The African Coast region has seen dangerous security developments in recent years, and in view of its soothing the area became competing around international power which aspire to extend their influence and inspect their interests in the region, and her most prominent French foreign intervention in the crisis in Mali, including This study seeks to focusing on the security strategy adopted by France when it settle conflicts in Mali according to a set of mechanisms, and the various implication of this intervention to the Algerian national security.

Keywords: French strategy, Mali, conflict, strategy, foreign intervention, security implication.

مقدمة:

عرفت القارة الافريقية العديد من الحروب والنزاعات يتعلق الامر في معظمها بنزاعات داخلية يصعب التحكم فيها، وتؤدي إلى حالة من التوتر وعدم الاستقرار في العديد من المناطق والأقاليم ولها العديد من التداعيات، ومن ابرز المناطق التي شهدت هذا النوع من النزاعات هي منطقة الساحل الافريقي التي تعتبر من اهم المجالات الجيوسياسية في العالم، والتي جعلت منها محل اطماع القوى الكبرى والمتنافسة وهدفا للتدخل الخارجي، اين شهدت حالة من الانهيار والانفلات الامني بسبب ما تعيشه دول الساحل من ازمات داخلية وصراعات اثنية وقبلية، ومن ابرزها دولة مالي، اين سعت العديد من القوى الاجنبية الى تدخلها في المنطقة وفي مقدمتها فرنسا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على منطقة الساحل الافريقي ودولة مالي واهميتهما ومختلف الاشكالات الامنية التي تفشت في منطقة الساحل الافريقي، ومن ثم التطرق الى خلفية النزاع في مالي والاستراتيجية العسكرية التي انتهجتها فرنسا في تدخلها في الازمة المالية، بالاضافة الى ابراز مختلف التداعيات الامنية التي خلفها هذا التدخل على الامن الجزائري.

اشكالية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لإبراز مختلف تداعيات التدخل الفرنسي في الازمة المالية، وعلى هذا الاساس نطرح الاشكالية التالية:

فيما تتمثل التبعات الامنية للتدخل الفرنسي في الازمة المالية على الامن القومي الجزائري؟

الاسئلة الفرعية:

تندرج تحت هذه الاشكالية الاسئلة الفرعية التالية:

_ ما هي اهمية منطقة الساحل الافريقي ومالي؟

- ما هي خلفية النزاع في مالي؟

_ فيما تتمثل الاستراتيجية التي تبنتها فرنسا في تدخلها في مالي؟

_ ما هو تأثير التدخل الفرنسي في مالي على استقرار الحدود الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الاشكالية والاسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

_ طبيعة النزاع الداخلي في مالي وإشكالية عدم الاستقرار بالمنطقة تنعكس سلبا على آداء منظمة الايكواس وعلى جهودها في تحقيق السلم في المنطقة.

_ التدخل الفرنسي في الازمة المالية يفرض على الجزائر بلورة آليات جديدة من اجل تأمين الحدود الجزائرية الممتدة في الساحل الافريقي.

خطة الدراسة:

من اجل الالمام بمختلف جوانب الموضوع تضمنت الدراسة العناصر التالية:

اولا: منطقة الساحل الافريقي ومالي: دراسة استراتيجية وامنية للمنطقتين

ثانيا: خلفية النزاع الداخلي في مالي

ثالثا: المقاربة الامنية الفرنسية لتنفيذ التدخل العسكري في مالي

رابعا: انعكاسات التدخل الفرنسي في مالي على الامن القومي الجزائري

اولا: منطقة الساحل الافريقي ومالي: دراسة استراتيجية وامنية للمنطقتين:

التعريف الجيوسياسي لمنطقة الساحل الافريقي: يقصد به ذلك القوس الذي يضم كل من السودان، مالي، النيجر، التشاد (سميت بقوس الازمات) وحتى الجنوب الجزائري ونقاط تماسه مع الحدود المغربية وموريتانيا الى السواحل الاطلنطية غربا وهناك من يضيف الصومال والقرن الافريقي.

التعريف الجغرافي: يطلق مصطلح الساحل الافريقي على ذلك الحيز الجغرافي وسط افريقيا والذي يمتد من المحيط الاطلسي اي البحر الاحمر[1].

التعريف الشامل: يشكل المنطقة الفاصلة بين شمال افريقيا وافريقيا جنوب الصحراء ليشمل كل من: السودان، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا والسنغال، بالاضافة للجنوب الجزائري وكثيرا ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو، نيجيريا والرأس الاخضر[2].

يسكنه حوالي 196.2081 مليون نسمة واذا ضم كل من بوركينافاسو ونيجيريا وجزر الراس الاخضر تصبح مساحتها 1202001 كلم^2، ويقطنها 27.151500 مليون نسمة ومنه مساحة الاقليم تعادل 31.04 % من مساحة القارة، وهو اكبر الاقاليم فيها[3].

---

[1] رضا، شوادرة، "المقاربة الامنية الجزائرية اتجاه التهديدات الامنية التماثلية وغير التماثلية في منطقة الساحل الافريقي 1999-2016"، (اطروحة دكتوراه في الدراسات الاستراتيجية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2017)، ص ص. 102-103.

[2] حنان، لبدي، "التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الامنية الاوروبية في منطقة الساحل الافريقي"، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والاستراتيجية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015)، ص ص.85-86.

[3] رضا، شوادة، المرجع سبق ذكره، ص.103.

يربط الساحل الافريقي بين شمال افريقيا ووسطها ويمثل شريط واضح من البحر الاحمر الى المحيط الاطلسي، ويسيطر على الطرق التجارية في القارة اذ يتمتع بثروة طبيعية هائلة كالماس والنحاس، اليورانيوم والكوبالت التي تستخدم في الصناعات الثقيلة والضخمة، اضافة للذهب والرخام والحديد، وثرة مائية كبيرة كنهر النيجر الذي يعتبر ثالث انهار افريقيا طولا بعد النيل والكونغو، كما تتوفر دول الساحل على موارد اقتصادية ذات صفة استراتيجية مثل النفط والغاز الطبيعي، وهو ما جعل المنطقة محل اطماع العالم والقوى الكبرى[1].

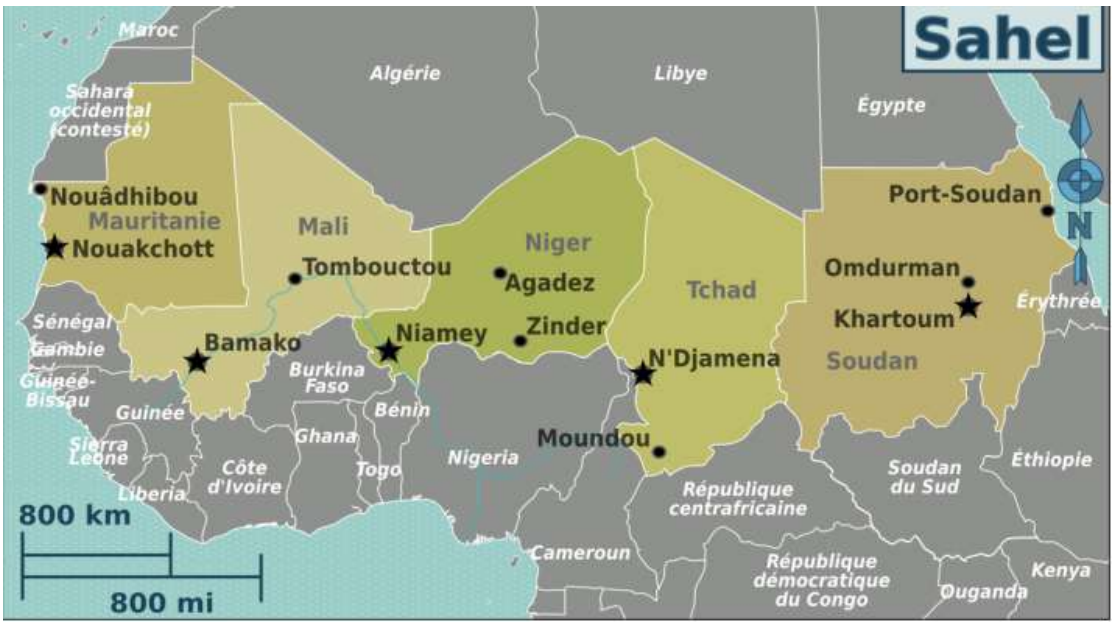

الشكل 02: خريطة توضح الاهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل الافريقي.

المصدر: رضا، شوادرة، "المقاربة الامنية الجزائرية اتجاه التهديدات الامنية التماثلية وغير التماثلية في منطقة الساحل الافريقي 1999-2016"، (اطروحة دكتوراه في الدراسات الاستراتيجية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2017)، ص 104.

اهمية منطقة مالي: إن جغرافية مالي حتمت وجود صراع بها، فمساحتها كبيرة التي تبلغ 1.24 مليون كم^2، يمر بها نهر النيجر الذي يفصل بين شمال مالي المعروف بالأزواد عن جنوبها، يمثل هذا الاقليم ثلثي مساحة الدولة تقريباً، حيث يبلغ 822 ألف كم^2، إلا أن عدد السكان به يبلغ مليون ونصف نسمة تقريباً، في حين يتركز باقي السكان، الذين يقاربون 13 مليوناً في باقي الإقليم الذي يُقارب الثلث، ومعظمهم من المزارعين. وقد تركزت معظم الخدمات والتنمية في الجزء الجنوبي، بينما تقلصت في شمال البلاد، وهذا ما يفاقم المشكلة ويعقدها، وقد أدت جغرافية البلاد إلى نشأة وضعين مختلفين في البلاد: في الشمال إقليم صحراوي يسكنه قلة من السكان يعملون بالرعي، والجزء الأكبر من السكان يتوطنون في

[1] المرجع سبق ذكره، ص ص.103-104.

الجنوب ويعملون بالزراعة نتيجة وجود مياه الأمطار، ويفصل بينهما مانع طبيعي هو نهر النيجر، ما أدى إلى توجهات انفصالية بين الإقليمين خاصة من قبائل الطوارق الشمالية، التي أحست بتهميشها[1].

المشكلات الامنية في منطقة الساحل الافريقي: سمى العديد من الباحثين بعض من دول الساحل الافريقي بقوس الازمات انطلاقا من الازمات الاثنية المستعصية في السودان والتشاد وصولا الى التهديدات الامنية التي تعرفها النيجر مالي وموريتانيا، وازمة الطوارق في مالي، وفشل الدولة الجديدة في المنطقة التي ورثت حدود سياسية من الاستعمار الاوروبي، بالاضافة الى التهديدات الامنية الجديدة في المنطقة كمشكل الارهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية وغيرها من المشاكل الامنية التي جعلت من منطقة الساحل الافريقي تعاني من الانفلات الامني باستمرار[2].

ثانيا: خلفية النزاع الداخلي في مالي:

تعد مالي الحلقة الأضعف في الساحل الأفريقي والجزء الشمالي من القارة، حيث إنها الأكثر عرضة لزعزعة الاستقرار وخاصة بعد انتشار جماعات الإسلام السياسي المتشددة، ما أدى إلى استئناف القتال في الشمال واستمراره بين حين وآخر منذ عام 1962، إلا أن تدهور الأوضاع بعد ثورة ليبيا في فيفري 2012 عمل على تقوية شوكة الحركات الإسلامية ومتمردي الطوارق[3].

تعود المظاهر الاولى للنزاع في مالي الى 2012 لتراكم مجموعة متنوعة من الاسباب الداخلية والخارجية لاسيما بعد سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا سنة 2011 حيث عادت على اثره الى مالي العديد من المجموعات المسلحة، وفي مقدمتها الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA)، وجماعة انصار الدين، الى جانب مجموعات اخرى من الجماعات الارهابية كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي (AQMI)، وحركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا(MUJAO) [4].

وقعت اشتباكات عديدة بين حركة تحرير الازواد والجيش المالي النظامي الذي طالب بدعم عسكري اضافي لمواجهة هذه الحركة التي تحالفت مع انصار الدين الاسلامية، ولكن لم تستجب الحكومة المالية لهذا المطلب، من ثم وقع انقلاب عسكري في العاصمة باماكو في 22 مارس 2012 نفذه عسكريون في الجيش النظامي المالي وأطاحوا بالرئيس المالي **أمادو تونامي توري** وحل الدستور[5].

---

[1] "الحرب في مالي"، تم تصفح الموقع يوم: 2010/04/22، نقلا عن:
www.moqatel.com

[2] دليلة، غدير، الاستراتيجية الامنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي (دراسة حالة مالي)، رسالة ماستر في الدراسات الامنية والاستراتيجية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2015، ص ص. 26-27.

[3] "الحرب في مالي"، المرجع سبق ذكره.

[4] عبد الحليم، غازلي، "الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ECOWAS واسهامها في تسوية النزاع في شمال مالي 2012"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع6، 2016، ص. 67.

[5] سعاد، لهراوة، معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي، رسالة ماستر في الدراسات الامنية والاستراتيجية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2015، ص. 17.

استنكرت الايكواس ما حدث في مالي وقررت في 12 أفريل 2012 تعليق عضوية مالي بها طبقا لاحكام بروتوكول 2001 للحكم الرشيد والديمقراطية، وفرض عقوبات اقتصادية عليها، وكذلك فرض حظر اقتصادي يشمل إغلاق جميع الحدود لدول الجوار معها من الدول الأعضاء بالجماعة، ثم توصلت الجماعة لاتفاق سياسي مع قادة الانقلاب وقع عليه **أمادو ساناغو** في باماكو، ينص على تولي رئيس الجمعية الوطنية **ديونكوندا تراوري** الرئاسة لمرحلة انتقالية مع تعيين رئيس للوزراء وحكومة انتقالية للعمل بالعودة بالبلاد إلى النظام الدستوري، بتنظيم اقتراع رئاسي خلال 40 يوماً. وأعلن رئيس المجموعة **الحسن وتارا** رئيس ساحل العاج بأنه سيرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على الجماعة فور توقيع الاتفاق[1].

طالبت الحكومة المؤقتة المالية في سبتمبر 2012 مساعدة المنظمة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لمواجهة تهديد الحركات الاسلامية وقد كلفت الايكواس الرئيس البوركينابي **بليز كومباوري** بالتفاوض مع ممثلي انصار الدين من اجل اقناعهم بقطع العلاقة مع القاعدة بالمغرب الاسلامي والقبول باتفاق سلام مع الحكومة المالية، وقد احالت الى مجلس الامن الدولي طلب الحكومة المؤقتة المالية لمساعدتها في حل الازمة، وفي اكتوبر اصدر مجلس الامن القرار رقم 2071 الذي يفوض للمجموعة الاقتصادية والاتحاد الافريقي بوضع خطة للتدخل العسكري، وبناءا على ذلك عقد خبراء عسكريون من افريقيا والامم المتحدة واوروبا اجتماعا في باماكو من اجل وضع خطة اولية لنشر مابين 3000 و4000 جندي لاستعادة شمال مالي من جماعات المتمردين المرتبطة بتنظيم القاعدة[2].

وتصور خطة الايكواس يقوم على اساس التدخل عبر مجموعة من المراحل، تبدأ الاولى بارسال قوات الى العاصمة باماكو من اجل تقوية الحكومة الانتقالية، ثم المساعدة في اعادة تنظيم وقيادة الجيش الوطني، اما المرحلة الثالثة فتشمل ارسال قوات هجومية مشتركة بين الجانبين لاستعادة الشمال [3].

---

[1] "الحرب في مالي"، المرجع سبق ذكره.

[2] دليلة، غدير، المرجع سبق ذكره، ص ص.35-36.

[3] ابراهيم كانتي، مادي، "الازمة السياسية في مالي منذ مارس 2012"، **دورية آفاق افريقية**، ع36، ص16.

الشكل 01: خريطة توضح مناطق الصراع في مالي.

المصدر: أونووها فريدوم، "التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في مالي والمخاوف الامنية المتفاقمة. https://studies.aljazeera.net

ثالثا: المقاربة الامنية الفرنسية لتنفيذ التدخل العسكري في مالي:

فشلت الايكواس في ايجاد حل للنزاع في مالي باعتبار ان مختلف تحركاتها كانت دائما رهن شرعية قرارات الاتحاد الافريقي والامم المتحدة، وهو ما ساهم في اطالة امد الازمة وفتح الباب امام تدخل القوى الدولية من خارج الاقليم ابرزها التدخل الفرنسي[1].

في جانفي 2013 طلبت الحكومة المالية العون من فرنسا نتيجة تفاقم الازمة في البلاد، وقرر على اثرها الرئيس هولاند في المشاركة في الدفاع عن الحكومة الشرعية للبلاد وامر بارسال مئات الجنود الفرنسيين الى مالي، واصدر توجيهات الى سلاح الجو بتوجيه ضربات للمسلحين الزاحفين باتجاه الجنوب واعلان الحرب ضدهم، وقبل هذا اقنعت فرنسا مجلس الامن في اكتوبر 2012 بتبني الخيار العسكري باصدار القرار2085[2].

تدخلت فرنسا بقواتها العسكرية للقضاء عل القوات المسلحة المتمردة في شمال مالي، دعماً للحكومة المالية، وذلك بعد أن رأت أن القوات الأفريقية لن تستطيع التدخل العسكري بمفردها نتيجة ضعف الموقف المالي واللوجستي، وهذه الأسباب قدمت لفرنسا فرصة الإسراع بقيادة عملية التدخل العسكري في مالي.

[1] عبد الحليم، المرجع سبق ذكره، ص ص.72-73.

[2] دليلة، غدير، المرجع سبق ذكره، ص ص. 45-46.

كما شاركت الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والاتحاد الأوروبي بالدعم اللوجستي لقوات التدخل العسكري، وقامت مجموعة أخرى من الدول الأوروبية بدعم القوات الفرنسية، سواء بنقل القوات، أو تقديم الدعم المادي لها، ومنها ألمانيا وبلجيكا والدنمارك والمملكة المتحدة، بحسبان أن قرار مجلس الأمن القاضي بالتدخل العسكري يعني عدم وجود فرصة أخرى للتسوية السلمية، وأن الأزمة باتت مستحيلة الحل بأي طرق أخرى[1].

وقد عرف التدخل الفرنسي في مالي ثلاث مراحل مختلفة نوجزها فيما يلي[2]:

- **المرحلة الاولى:** توطيد سيطرت القوات الحكومية على جنوب مالي من خلال الدعم اللوجستي الاستخباراتي والتدريب والتنظيم والتسليح بهدف وقف انتشار الجماعات الارهابية الى الجنوب.
- **المرحلة الثانية:** بعد استعادة المدن الرئيسية في الاقليم والسيطرة على محاور الطرق الكبرى عملت فرنسا على الاطاحة بمجموعة من اخطر قادة التنظيمات المسلحة وتدمير مخازن السلاح لديهم، ونشر ثلاث الى اربع كتائب عسكرية مالية تعتمد عليهما القةات الاوروبية والافريقية.
- **المرحلة الثالثة:** تأمين العاصمة باماكو ضمان الاستقرار للمدينة استدامة مؤسساتها وتعزيزها بقوات فرنسية اضافية مرابطة في الدول الافريقية المجاورة بغرض توفير الحماية للمواطنين الفرنسيين والاوروبيين والمصالح الفرنسية، وفي لاخير العمل على توطيد الاستقرار في شمال البلاد.

ورغم أن وزير الخارجية الفرنسي، لوران فابيوس يدّعي أن أهداف التدخل الفرنسي في مالي هي العمل على مساعدة الجيش المالي في وقف تقدم المتمردين الإسلاميين جنوبا، وحماية سلامة الدولة المالية، والمساعدة في إنقاذ الرهائن الفرنسيين, فإن المحللين يؤكدون أن التدخل الفرنسي مرتبط أكثر بسعي باريس لحماية وصون مصالحها القومية الحيوية في المنطقة، ذلك أن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة لفرنسا تتجلى في الثروات الطبيعية لشمال مالي, وخصوصا الغاز والثروة المعدنية، التي تقع على مقربة من حقول النفط الجزائرية التي تسيل لعاب الفرنسيين, كما أنها على مسافة قريبة من مواقع موريتانية أظهر التنقيب فيها مؤشرات إيجابية[3].

ويضاف إلى هذا المزيج – حقيقة – وجود حوالي 6000 من المواطنين الفرنسيين الذين يعيشون في مالي، ناهيك عن كون تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به العاملة في منطقة الصحراء والساحل يعتبر الفرنسيين – من بين الغربيين الآخرين– هدفا أوليا للخطف، وعلاوة على ذلك، تنتج فرنسا ما يقدر

---

[1] "الحرب في مالي"، المرجع سبق ذكره.

[2] دليلة، غدير، المرجع سبق ذكره، ص ص. 48-49.

[3] أونووها فريدوم، "التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في مالي والمخاوف الامنية المتفاقمة"، تم تصفح الموقع يوم: 2020/04/22، نقلا عن:

https://studies.aljazeera.net

بنحو 20% من كهربائها من الطاقة النووية التي تعتمد على اليورانيوم المستورد من مصادر من منطقة الساحل، وخصوصا من مناجم النيجر، جارة مالي من الجهة الشمالية الشرقية[1].

رابعا: انعكاسات التدخل الفرنسي في مالي على الامن القومي الجزائري:

جاء تهديد المجموعات المسلحة برد قوي على فرنسا لهجماتها على مواقع المقاتلين الاسلاميين في مالي، حيث أقدمت جماعة من لواء الملثمين – أو من يطلقون على أنفسهم لواء "الموقعين بالدم" التي أسسها المتشدد المعروف مختار بلمختار – على احتجاز 132 عاملا اجنبيا من العاملين في حقوق عين آمناس جنوب الجزائر، ينتمون الى عشر دول اوروبية، مع احتجاز حوالي 600 عامل جزائري ليضطر الجيش الجزائري للتدخل عسكريا ضد المسلحين[2].

انتهت عملية احتجاز الرهائن – التي استمرت لمدة أربعة أيام – عندما اقتحمت القوات الجزائرية المحطة، مما أدى إلى خسائر بشرية فادحة، وكانت نتيجة العملية إطلاق سراح العمال الجزائريين البالغ عددهم 685 إضافة إلى 107 من أصل 132 من الأجانب العاملين في المصنع، في حين قتل 37 رهينة و32 من الإرهابيين، ويشكك بعض المحللين في وجود أية علاقة بين التدخل العسكري الفرنسي وهجوم عين أمناس، وذلك على أساس أن مثل هذه العملية الواسعة النطاق تتطلب الإعداد لها الكثير من التخطيط اللوجيستي والمورد، ومع ذلك، فإن معرفة بلمختار الواسعة بالأرض الجزائرية وتمتعه بعلاقات مع مجتمعات محلية في جميع أنحاء الساحل يجعل مثل هذا الهجوم المذهل ممكنا، ويتعزز هذا الطرح بالبيان التهديدي الذي أصدره لواء الملثمين – فور انتهاء عملية الاختطاف في عين آمناس أصدر – ووعيده بشن المزيد من الهجمات على البلدان التي سترسل قوات إلى مالي[3]، فقد هددت القاعدة فرنسا والدول الافريقية المتعاونة معها ومن بينها الجزائر بتوسيع عمليات اختطاف الرهائن في الساحل الافريقي واينما وجد الفرنسيون في كل مكان[4].

كما ان التدخل الفرنسي في الحرب في مالي سيعود على الجزائر بعواقب وخيمة على المستوى الامني والاقتصادي والاستراتيجي، فهي تعني بالضرورة ادخال الجيش الجزائري في حرب استنزاف ومحاصرة الجزائر من طرف الوجود الفرنسي وخلق مشكلة اللاجئين على الحدود الجنوبية للجزائر[5]، بالاضافة الى انتشار خطر الطوارق خاصة وانهم ينتشرون في الجزائر في ادرار والهقار وجانت وتمنراست، التهديد الارهابي، الجريمة المنظمة بشتى اشكالها من انتشار للسلاح ومختلف عمليات التهريب[6].

---

[1] المرجع سبق ذكره.

[2] دليلة، غدير، المرجع سبق ذكره، ص.55.

[3] أونووها، فريدوم، المرجع سبق ذكره.

[4] دليلة، غدير، المرجع سبق ذكره، ص.55.

[5] المرجع سبق ذكره، ص.57.

[6] سعاد، لهراوة، المرجع سبق ذكره، ص.24.

الخاتمة:

- من خلال ما سبق تناوله حول موضوع تداعيات التدخل الفرنسي في مالي على الامن القومي الجزائري تبين ان أزمة مسلحي الطوارق بشمال مالي ودعوتهم الانفصالية بعد مقتل حليفهم العقيد القذافي وعودتهم من ليبيا بعتاد عسكري كثير لتلقي بظلالها على دول شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي خاصة بعد التدخل الفرنسي في البلاد، وسيكون لتطورات هذه الأزمة تأثيرات أمنية وسياسية على الجزائر فضلا عن تأثيراتها الإنسانية، وعلى هذا الاساس تم الخروج بالنتائج التالية:

- الازمة في مالي ليست حديثة بل تعود الى ستينات القرن العشرين اين طالبت مجموعات الطوارق بتحسين الاوضاع الاجتماعية السيئة، الا انها تفاقمت بعد سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا 2012 وعودة المسلحين الطوارق الى البلاد وتمردهم فيها.

- تدخلت فرنسا في النزاع في مالي بطلب من الحكومة المؤقتة المالية، لتتبنى الخيار العسكري بعد موافقة مجلس الامن على قبول مطلبها في التدخل، وقد سجل التدخل العسكري الفرنسي في مالي نجاحات أولية كالاستيلاء على المدن الهامة وتخليص الحكومة الانتقالية الضعيفة في باماكو من غزو المتمردين الإسلاميين.

- التدخل العسكري للقوات الفرنسية في شمال مالي غيّر مسار الأزمة في هذه المنطقة, فقد كانت له العديد من التبعات الامنية الخطيرة على الجزائر من بينها حادثة تيقنتورين وبروز وتفشي التهديدات الامنية اللاتماثلية في المنطقة كالارهاب، الجريمة المنظمة، تجارة الاسلحة ومشاكل اللاجئين.

قائمة المراجع:

1. **المقالات العلمية:**

أ. غازلي، عبد الحليم. "الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ECOWAS واسهامها في تسوية النزاع في شمال مالي 2012". **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**. ع6. 2016.

ب. مادي، ابراهيم كانتي. "الازمة السياسية في مالي منذ مارس 2012". **دورية آفاق افريقية**. ع36.

2. **الاطروحات الجامعية:**

أ. شوادرة، رضا. "المقاربة الامنية الجزائرية اتجاه التهديدات الامنية التماثلية وغير التماثلية في منطقة الساحل الافريقي 1999-2016". (اطروحة دكتوراه في الدراسات الاستراتيجية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2017).

ب. لبدي، حنان. "التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الامنية الاوروبية في منطقة الساحل الافريقي". (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والاستراتيجية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015).

ت. غدير، دليلة. الاستراتيجية الامنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي (دراسة حالة مالي). (رسالة ماستر في الدراسات الامنية والاستراتيجية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2015).

ث. لهراوة، سعاد. معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي. (رسالة ماستر في الدراسات الامنية والاستراتيجية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2015).

3. المراجع الالكترونية:

أ. أونووها فريدوم، "التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في مالي والمخاوف الامنية المتفاقمة"، تم تصفح الموقع يوم: 2020/04/22، نقلا عن:
https://studies.aljazeera.net

ب. "الحرب في مالي"، تم تصفح الموقع يوم: 2010/04/22، نقلا عن:
www.moqatel.com